جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق
المجلة العلمية

تخريجات نحوية على ما لم يثبت في العربية

إعداد
د/ حسن عيد حسن عبدالدايم
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين
جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية

(العدد الثالث عشر)
(الإصدار الثاني١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)
(الجزء الثاني)

علمية- محكمة- نصف سنوية

تخريجات نحوية على ما لم يثبت في العربية

حسن عيد حسن عبد الدايم

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقرين، جامعة الأزهر، مصر .

البريد الإلكتروني: drhassaneid1246@ azhar.edu.eg

الملخّص :

هذا البحث يتعلق بتخطئة بعض النحاة لغيرهم بسبب مخالفتهم لما ثبت في الكلام الفصيح المتمثّل في القرآن الكريم وأقوال العرب شعرا ونثرا ، وبيان مدى مصداقية آرائهم من عدمه.

لذا عُني النّحاة المتقدّمون والمتأخرون في تقعيد قواعدهم بالسّماع الذي يُعَدُّ أحد مصادر أربعة هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الأصل

ويقصدُ بالسّماع: ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فشَمِل : كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريمُ ، وكلامَ نبيّه – صلّى الله عليه وسلّم – وكلامَ العرب.

ويقصدُ بالسّماع: ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فشَمِل : كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريمُ ، وكلامَ نبيّه – صلّى الله عليه وسلّم – وكلامَ العرب.

ومن أهم نتائج البحث:

– عدم جواز جرّ خبر المبتدأ على الجوار، خلافا لأبي الفضل الرازي.

– لا يجوز نصب الاسم الواقع بعد «ليتما» على الاشتغال

– أجاز الفراء تضمين الجارّ والمجرور معنى فعل ينصب المفعول به.

– أجاز العكبري زيادة «مِنْ» في الحال، ويرُدّه عدم ثبوت ذلك.

– أجاز ابن مالك وقوع الفاء في جواب «لمّا» المضمّنة معنى الشّرط، –

الكلمات المفتاحية : تخريجات– نحوية– – لم يثبت– فصيح– العربية.

Grammatical interpretations of what is not proven in Arabic

Hassan Eid Hassan Abdel Dayem
Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Al-Qurain - Al-Azhar University - Egypt.
Email: drhassaneid1246@ azhar.edu.eg

Abstract:
This research concerns the mistakes made by some grammarians regarding others because of their violation of what has been proven in eloquent speech It is represented in the Holy Qur'an and the sayings of the Arabs in poetry and prose, and an explanation of the credibility of their opinions or not.
Therefore, early and late grammarians focused their grammar on listening, which is considered one of four sources They are: hearing, analogy, consensus, and following the principle What is meant by hearing: what is proven in the speech of someone whose eloquence is trusted, so it includes: the word of God Almighty, which is the Qur'an The Noble One, the words of his Prophet - may God bless him and grant him peace - and the words of the Arabs
The most important search results are:
It is not permissible to predicate the subject's predicate on the neighbourhood, contrary to Abu al-Fadl al-Razi.
-It is not permissible to put the noun after "letma" on the job Al-Farra' allowed the prepositional and prepositional verbs to include the meaning of a verb in the accusative case.
-Al-Akbari allowed the addition of "from" in the case, but he rejects it because this is not proven.
-Ibn Malik allowed the occurrence of the fa in the answer to "lamma" which includes the meaning of the condition- ،

Keywords: Graduations - Grammatical - Not Proven - Fluent– Arabic

المقدمـــة:

الحمـدُ لله علـى إحسـانه، ولـه الشـكرُ علـى توفيقـه وامتنانـه، أحمَـده – سبحانه– على سابغ نعمائه، وأشكُره على وافر آلائه، والصّلاة والسّلام على خير أنبيائـه ورسـله نبيِّنـا محمـد– صـلّى الله عليـه وسـلّم – أفصـح الفُصـحاء، وأبلـغ البلغاء، فقد أوتي جوامعَ الكلم،

وبعدُ

فقد عُني النّحاة المتقدّمون والمتأخرون في تقعيد قواعدهم بالسّماع الذي يُعَدُّ أحد مصادر أربعة هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الأصل[١].

ويقصدُ بالسّماع: ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فشَمِل : كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريمُ ، وكلامَ نبيّه – صلّى الله عليه وسلّم – وكلامَ العرب قبل بَعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أنْ فسدتِ الألسنة بكثرة المُولّدين نظمًا ونثرا[٢].

وقد استرعى انتباهي تخطئة بعض النحاة لغيرهم ممّن سبقوهم في توجيهاتهم لشواهدَ من القرآن الكريم ، وأقوال العرب شعرا ونثرا ، بحجة أنّ ما قالوه لم يثبت في قواعد اللغة العربية ، فحاولت – قدر استطاعتي – حصر هذه الآراء ودراستها دراسة متأنية ؛ للوقوف على حقيقة هذه الآراء ، ومعرفة مدى مصداقيتها من عدمه ، فاستخرتُ الله – سبحانه وتعالى – وشرعت في كتابة هذا البحث ؛ لدراسة هذه الآراء دراسة تحليلية .

---

[١] ينظـر: الخصـائص: ١ / ٩٧ – ١٠٠ ، والمنصـف: ١ / ٣، ولمـع الأدلـة / ٩٨، والإصباح في شرح الاقتراح / ٢٦.

[٢] ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح : ٦٧.

الدّراسات السابقة:

هناك بحثان يتعلقان بتخريجات النَّحويين لما يخالف ظاهره القواعد النحويّة:

أحدهما بعنوان:

[تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرُه القواعد النّحوية] مجلة كلية الآداب بجامعة حلوان يوليو ٢٠١٥م.

د/ محمود عبدالعظيم محمد نصر الأستاذ المشارك بجامعة الجوف باحثا رئيسا.

د/ محمد عرفة حامد الأستاذ المساعد بجامعة الجوف باحثا مشاركا بالمملكة العربية السعودية.

وهو في ثلاثة مباحثّ:

المبحث الأول: تخريجات النّحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في باب المرفوعات .

المبحث الثاني: تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في باب المنصوبات.

المبحث الثالث: تخريجات النّحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في المجرورات.

وليس فيه أيُّ مسألةٍ منَ المسائل التي عرضتها في بحثي.

والآخر بعنوان : [تخريجات النّحويين لما خالف ظاهره القواعد النّحوية] للمدرس المساعد/ فرحان علي القيسي – معهد الفنون الجميلة للبنين – واسط ٢٠١٦ م.

جعله الباحث في ثلاثةِ مباحثَ:

المبحث الأول: خاصّ بالمسائل موضع الخلاف المتعلّقة بالأسماء ،

والمبحث الثاني: خاصّ بمسائل الخلاف المتعلّقة بالأفعال ،

والمبحث الثالث: عرض فيه ما اجتهد فيه النّحويون ؛ لتخريج ما ورد من أساليبَ لغويةٍ خاصّة بحروف المعاني تخالف ظاهرها القواعد النحوية .

وقد خلت تلك المسائل التي أوردها الباحث من الموضوعات التي ذكرتها في هذا البحث.

ولعلّ المتأملَ في هذين البحثين يرى أنَّهما معنيّان بدراسة آراء النُّحاة التي يخالفُ ظاهرُها القواعدَ النحويَّة ، وليسا معنيين بدراسة الآراء التي يخالف ظاهرها المسموع منَ الكلام الفصيح كالقرآن الكريم،وأقوال العرب شعر ونثرا.

الهدف من البحث:

يَكْمُنُ الهدفُ مِنْ كتابةِ هذا البحثِ في دراسة آراء المخالفين لمَنْ سبقوهم مِنَ النُّحاة، وبيان وجهةِ نظرِهم بالحُجَّة والدّليل، مع تأييد مَنْ معه الحقُّ منهم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر أيَّدْتُ أبا حيانَ وابنَ هشام في تخطئتهما لأبي الفضل الرّازي في تجويزه جرّ خبر المبتدأ على الجوار، بسبب أنّ ذلك لم يثْبُتْ في الكلامِ الفصيح منَ القرآن الكريم، وأقوال العرب.

وعارضتُ ابنَ هشام في تخطئته لابن مالكٍ بسبب تجويزه وقوعَ الفاء، و«إذا» التي تخلُفها في جواب «لمّا» المُضَمّنة معنى الشّرط؛ لورود شواهدَ منَ القرآن الكريم تؤيّد ما ذهب إليه ابن مالك.

خطة البحث:

يشتملُ هذا البحثُ على مقدّمةٍ، وخمسةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وفهارسَ فنية.

أمَّا المقدّمة فقد اشتملتْ على الدّراسات السّابقة ، وخطَّة البحث.

وأمّا المباحث فجاءتْ على النّحو التالي:

المبحث الأول: الابتداء ونواسخه، وفيه مسألتان:

الأولى: جرُّ الخبرِ على الجوار.

والأخرى: نصبُ الاسمِ بعد «ليتما» في نحو: « ليتما زيدًا أضرِبه».

المبحث الثاني: المنصوبات وفيه مسألتان:

الأولى: إعمالُ الجارِّ والمجرورِ في المفعول به.

والأخرى: حذفُ واوِ المفعول معه.

المبحث الثالث: التّوابع، وفيه مسألةٌ واحدةٌ هي:

جوازُ زيادةِ الواو، وثُمّ.

المبحث الرّابع: المجرورات وفيه: ستُّ مسائلَ:

المسألةُ الأولى: مجيءُ الكافِ للقسم.

المسألةُ الثانيةُ: مجيءُ الكافِ زائدةً للتَّوكيد.

المسألةُ الثالثةُ: ورودُ الكافِ بمعنى الباء.

المسألةُ الرابعةُ: زيادةُ «مِنْ» في الحال.

المسألة الخامسةُ: مجيءُ «حتّى» الدّاخلة على الفعل الماضي جارّة.

المسألةُ السّادسةُ: تخفيفُ لامِ «لعلّ».

المبحث الخامس: اقترانُ جوابِ «لمّا» بالفاء.

المبحــث الأول
الابتــداء ونواسخــه

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: جرُّ الخبرِ على الجوارِ

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾(١).

قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ(٢) وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ(٣): «مُسْتَقِرٍّ» بِكَسْرِ الْقَافِ وَالرَّاءِ.

خَرَّجَهُ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ(٤) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِكُلٍّ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ جُرَّ لِلْمُجَاوَرَةِ(٥)، وهو حملٌ على ما لم يَثْبُتْ في الخبر(٦).

الدِّراسة والتّحليل:

الجرُّ على الجوار هو أنْ يُعطَى الشيءُ حكمَ الشيءِ إذا جاوره، وجاء في باب النَّعت، والعطف، والتَّوكيد.

ومِنْ شواهد الجرِّ على الجوارِ في باب النَّعتِ قولُهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فـ «خَرِب»: نعتٌ للجُحْرِ، وليس للضَّبِّ وجُرَّ؛ لمجاورته للمضاف إليه.

---

(١) الآية (٣) من سورة القمر.

(٢) هو يزيدُ بنُ القعقاع المخزوميّ بالولاء، المدنيُّ، أبو جعفر: أحدُ القراءِ «العشرة» مِنَ التابعين.

وكان إمامَ أهلِ المدينة في القراءة، وعُرِف بالقارئ. وكان منَ المفتين المجتهدين. تُوُفِّي في المدينة سنة ١٣٢ هـ.ينظر: الكنز في القراءات العشر:١ / ١٢٩.

(٣) هو زيدُ بنُ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: الإمام، أبو الحسين العلويّ الهاشمي القرشي ت ١٢٢ هـ ينظر: تاريخ دمشق ١٩ / ٤٥٠ .

(٤) صاحب اللوامح هو أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرّازي النّحوي ت ٤٥٤ هـ، وكتاب اللوامح هو كتاب في القراءات وتوجيهها. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: ١ / ٣٢٨، وبغية الوعاة: ٢ / ٧٥.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٠ / ٣٤، والدّرّ المصون: ١٠ / ١٢٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢ / ٥٥٠.

قال سيبويه – رحِمه الله –: [وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جَرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يَصِحُّ معناه؟][١]، وقال في موضعٍ آخرَ: [وممّا جرَى نعتًا على غيرِ وجهِ الكلام: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فالوجهُ الرَّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ رفعٌ، ولكنّ بعضَ العربِ يَجُرُّه، وليس بنعتٍ للضَّبِّ، ولكنّه نعتٌ للَّذي أُضيفَ إلى الضَّبِّ، فجَرُّوه ؛ لأنَّه نكرةٌ كالضَّبِّ؛ ولأنَّه في موضعٍ يَقَعُ فيه نعتُ الضَّبِّ؛ ولأنَّه صارَ هو والضبّ بمنزلة اسمٍ واحدٍ][٢].

ويُشْترطُ فيه اتِّفاقُ المُتجاورين في الإفرادِ، والتَّثنيةِ، والجمعِ ، والتَّذكيرِ، والتَّأنيثِ، والتَّعريفِ، والتَّنكيرِ كما ذكر الخليلُ.

قال سيبويه – رَحِمه الله –: [وقال الخليلُ –رَحِمه الله–: لا يقولونَ إلاَّ هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ، مِنْ قِبَل أنّ الضبَّ واحدٌ والجُحْرَ جُحْرانِ، وإنَّما يَغلَطون إذا كان الآخِرُ بعدَّة الأوّل، وكان مذكَّرًا مثلَه، أو مؤنَّثًا، وقالوا: هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ؛ لأنَّ الضِّبابَ مؤنثةٌ؛ ولأنَّ الجِحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فغَلِطوا.

وهذا قولُ الخليلِ –رحِمه الله–، ولا نرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً؛ لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبَّ مُتَهَدِّمٍ، ففيه مِنَ البيان أنَّه ليس بالضَّبِّ، مثلُ ما في التَّثنية مِنَ البيان أنّه ليس بالضَّبِّ. وقال العجَّاج:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[٣].

---

(١) الكتاب : ١ / ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٤٣٦.

(٣) من الرّجز. ورد في: ديوانه: ١٨٢.

اللغة: المُرْمَل: المُنَسَّجُ الذي يُرْمَلُ بالنَّسيج، كما يُرْمَلُ السّريرُ باللّيف. وبعده:

على ذُرا قُلّامِه المُهَدَّلِ .والشّاهد فيه: حَمْلُ المُرْمَلِ وهو مُذكَّرٌ على العنكبوتِ وهي مؤنثةٌ، والمُرْملُ مِنْ وصفِ الغزلِ في الحقيقة".وقد قال قوم:إنَّه ليس في هذا البيت ردٌّ على الخليل؛= لأنَّ العنكبوتَ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ، فيجوزُ أنْ يكونَ هنا مُذَكرًا، فلا يصلُح البيت ردًّا عليه. ينظر: تحقيق الإنصاف أ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/ ٤٩٦.

فالنَّسجُ مذكَّرٌ، والعنكبوتُ أنثى][1].

وأنكر السيرافي وَابْنُ جنِّي الْخَفْضَ على الْجِوَار، وتأولا قَوْلَهم «خَرِبٍ» بِالْجَرِّ على أَنَّه صفةٌ لـ «ضَبّ»، ثمَّ قَالَ السيرافي: [الأَصْل خَرِبٍ الْجُحرُ مِنْهُ بتنوين خَرِب وَرفع الْجُحْر، ثمَّ حُذِفُ الضَّمِير للْعلم بِهِ، وحُوِّل الْإِسْنَادُ إِلَى ضمير الضَّبِّ، وخُفِضَ الْجُحْرُ، كَمَا تَقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسنِ الْوَجْهِ» بِالْإِضَافَة، وَالْأَصْلُ: حسنٍ الْوَجْهُ مِنْهُ، ثمَّ أَتَى بضمير الْجُحر مَكَانَهُ؛ لتقدُّمِ ذكرِه فاستترَ.

وَقَالَ ابْنُ جني: الأَصْلُ: خربٍ جُحْرُه ثمَّ أُنيب الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَنِ الْمُضَافِ فارتفع واستتر.

ويلزمُهما استتارُ الضَّمِيرِ، مَعَ جَرَيَان الصِّفة على غير مَنْ هِيَ لَهُ، وَذَلِكَ لَا يجوزُ عِنْد الْبَصرِيين وَإِن أمِنَ اللّبْسُ، وَقَول السيرافي: إِنَّ هَذَا مثلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدين» مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ ذَلِك إِنَّمَا يجوزُ فِي الْوَصْف الثَّانِي دون الأولِ].[2]

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ خفضَ الْجِوَار يكونُ فِي النَّعْتِ قَلِيلاً، وفِي التَّوكيد نَادرا.[3]

ومِنَ التَّوكيد قَوْلُه:

يَا صَاحِ بلِّغْ ذَوي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ * أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[4]

---

(١) الكتاب: ١ / ٤٣٧.

(٢) ينظر: شرح الكتاب ٢ / ٣٢٨، والخصائص: ١ / ١٩٣، والرّدّ على النّحاة / ٧٧، ومغني اللبيب: ٢ / ٦٨٣ – ٦٨٤.

(٣) مغني اللبيب: ٢ / ٦٨٣.

(٤) من البسيط، ورد منسوبا لأبي الجرّاح العُقيليّ في «كتاب فيه لغات القرآن» / ٢٣، ومعاني القرآن: ٢ / ٧٥، وغير منسوب في: إصلاح المنطق / ٢٣٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٣٠، وشرح شذور الذّهب / ٤٣٧ – ٣٢٨.

والشّاهد فيه قوله: «كلِّهم»، بجرِّ «كلّهم» على المجاورة؛ لأنّه توكيد لـ«ذوي» المنصوب، لا للزَّوجات وإلّا لقال: كلَّهنّ بالنَّصب.

فأتبع (كلّ) خفض (الزوجات) وهو منصوبٌ؛ لأنَّه نعتٌ لـ«ذوي» مَنْصُوبٌ على المفعولية، وَكَانَ حقُّ «كلّهم»: النَّصب، وَلكنَّه خفض؛ لمجاورة المخفوضِ.

وَأما الْمَعْطُوف فكقوله تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[١] فِي قِرَاءَة مَنْ جرَّ الأرجلَ[٢]؛ لمجاورتِه للمخفوض، وَهُوَ الرُّءوسُ، وإنَّما كَانَ حَقُّه النَّصب كَمَا هُوَ فِي قراءةِ جمَاعَةٍ آخَرين وَهُوَ (مَنْصُوب) بالْعَطْفِ على الْوُجُوه وَالْأَيْدِي.[٣]

وأمَّا (وكلٌّ أمرٍ مستقرٌّ) بجرّ «مُستَقِرّ» فـ «كُلّ» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقعٌ، أو ذكرَ، وهو: (حكمةٌ بالِغةٌ)، وما بينهما اعتراضٌ، وقولُ أبي الفضل الرازي: الخبرُ (مُسْتَقِرّ)، وخفضَ على الجوارِ حملٌ على ما لم يَثْبُتْ في الخبر.[٤]

قال أبو حيّان: [لَمْ يُعْهَدْ – أي الخفض على الجوار – فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، إِنَّمَا عُهِدَ فِي الصِّفَةِ عَلَى اخْتِلَافِ النُّحَاةِ فِي وُجُودِهِ].[٥]

المسألة الأخرى: نصب الاسم بعد «ليتما»

أجاز ابنُ أبى الربيع في نحو «ليتما زيدًا أضربه» أن يكونَ انتصابُ «زيدا» على الاشتغال كالنَّصب في «إنَّما زيدًا أضربه».

---

(١) مِنَ الآية (٦) مِنْ سورة المائدة.

(٢) في معاني القراءات للأزهريّ: ١ / ٣٢٦: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وحمزةُ، والكسائي (وَأَرْجُلِكُمْ) خفضًا، وقرأ الأعشى عن أبي بكرٍ بالنَّصب مثل حفص، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب (وَأَرْجُلَكُمْ) نصبًا.

(٣) ينظر: شرح شذور الذَّهب / ٤٢٩.

(٤) مغني اللبيب: ٢ / ٥٤٩ .

(٥) البحر المحيط: ١٠ / ٣٤.

الدّراسة والتّحليل:

إذا اتَّصلتْ «ما» غيرُ الموصولةِ بـ «إنّ» وأخواتِها كفَّتها عَنِ العمل[١] إلا «ليت» فإنَّه يجوزُ فيها الإعمالُ، والإهمالُ؛ لأنَّها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماءِ، فتقولُ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، ولا يجوزُ نصبُ «زيد»، وكذلك أنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ، وتقولُ: «ليتما زيدٌ قائمٌ»، وإنْ شئتَ نصبتَ «زيدا» فقلتَ: «ليتما زيدًا قائمٌ».

قال سيبويه – رحِمه الله –:[وأمَّا «ليتما زيدًا منطلقٌ» فإنَّ الإلغاءَ فيه حسنٌ، وقد كان رؤبةُ بنُ العجَّاج يُنشِدُ هذا البيتَ رفعًا، وهو قولُ النَّابغة الذُّبياني:

قالتْ ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا * إلى حمامتنا ونصفُ فقدِ[٢]

فرفعُه على وجهين: على أنْ يكونَ بمنزلة قولِ مَنْ قال[٣]: (مثلا ما بَعوضةٌ)[٤]، أو يكونَ بمنزلة قولِه: إنَّما زيدٌ منطلقٌ].[٥]

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه والجمهور. وذهب الزّجّاج وابنُ السّرّاج إلى جواز إعمال غير «ليت» إذا اتّصلت بها «ما» قياسا عليها، ووافقهما النّاظمُ. ينظر: شرح الأشموني: ٢٨٤/١.

(٢) من البحر البسيط. ورد في ديوانه: ٢٤. اللغة: فقد: هنا اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى: «كاف»، أو: بمعنى الواو.

والشاهد فيه جوازُ إعمالِ «ليت» التي اتَّصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

(٣) في الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٤٣: وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ، وَرُؤْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ «بَعُوضَةٌ» بِالرَّفْعِ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

(٤) مِنَ الآية (٢٦) من سورة البقرة . قال ابن جني في المحتسب في تبيين شواذّ القراءات : وجهُ ذلك أنَّ " ما " ها هنا اسمٌ بمنزلة " الّذي " ، أي لا يستحيي أن يضرِبَ الّذي هو بعوضةٌ مثلا ، فحذف العائد على الموصول ، وهو مبتدأ.

(٥) الكتاب: ٢ / ١٣٧ – ١٣٨ .

وأمّا ما ذهب إليه ابنُ أبي الربيع فغيرُ صحيحٍ؛ لعدمِ زوالِ اختصاصِ «ليت» بالأسماءِ، فمِنْ ثَمّ لا يجوزُ دخولُها على الأفعال.

والصوابُ أنَّ انتصابَه بـ «ليت»؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ نحوُ «ليتما قام زيدٌ»، كما سُمِعَ «إنَّما قام زيدٌ»(١).

قال ابن هشام: [وَيجوزُ: «ليتما زيدا أَلْقَاهُ» على الإعمال، وَيمْتَنعُ على إِضْمَار فعلٍ على شريطة التَّفْسِير].(٢)

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢ / ٥٨٤ .

(٢) مغني اللبيب: ١ / ٢٨٦ .

المبحـث الثـاني

المنصوبات، وفيه مسألتان :

المسـألة الأولـى: إعمال الجارّ والمجرور في المفعول به:

ذكر النُّحاة أنّ «أنْ» تُزادُ في أربعةِ مواضعَ: بعد «لمَّا» التوقيتية، وبَين «لَو» وَفعل الْقسمِ، وبَين الْكَاف ومخفوضِها، وبعد «إِذا».

وَزعم الْأَخْفَشَ أَنَّهَا تُزاد فِي غير ذَلِك، وَأَنَّهَا تنصِبُ الْمُضَارعَ كَمَا تَجُرُّ «مِنْ»، وَالْبَاء الزائدتان الِاسْمَ، وَجعل مِنْهُ: (وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ)[1]، (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[2]، وَقَالَ غَيرُه: هِيَ فِي ذَلِك مَصْدَرِيَّةٌ، ثمَّ قيل: ضمّن «مَا لنا» معنى «مَا منعنَا».

وَفِيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ لم يثبُتْ إِعْمَالُ الْجَارّ وَالْمَجْرُور فِي الْمَفْعُول بِهِ؛ وَلِأَنَّ الأَصْل أَلّا تكونَ «لَا» زَائِدَةً، وَالصَّوَابُ: قَولُ بَعضِهم إِنَّ الأَصْلَ: وَمَا لنا فِي أَن لَا نَفْعلَ[3].

الدّراسة والتّحليل:

تجـيء «أنْ» زائـدةً غيـرَ عاملـةٍ للتّوكيد فـي أربعـةِ مواضـعَ: بعد «لمَّـا» التَّوقيتية، وبَين «لَو» وَفعل الْقسم، وبَين الْكَاف ومخفوضها، وبعد «إِذا». هذا ما ذكره جمهورُ النّحاة.

وذهب الأخفشُ إلى أنَّها قد تنصِبُ الفعلَ، وهي زائدةٌ، واستدلَّ بالسَّماع كقوله تعالى: (وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ)[4]، (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[5]، وبالقياس على حرفِ الجرِّ الزّائدِ في نحوِ: «ما جاءني مِنْ أحدٍ»، حيث قال: [قال: (وَمَا لَنَا

---

(١) مِنَ الآية (١٢) من سورة إبراهيم.

(٢) مِنَ الآية (٢٤٦) من سورة البقرة .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣ – ٣٤ .

(٤) مِنَ الآية (١٢) من سورة إبراهيم.

(٥) مِنَ الآية (٢٤٦) من سورة البقرة .

أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) فـ «أنْ» ها هنا زائدةٌ، كما زيدتْ بعد «فلمَّا» و«لَمَّا» و«لَوْ»، فهي تُزادُ في هذا المعنى كثيرًا. ومعناه «وَمالنَا لا نُقَاتِلُ» فأعملَ «أَنْ» وهي زائدةٌ، كما قال: «ما أَتاني منْ أحَدٍ» فأعمل «مِنْ» وهي زائدة].(١)

ولا حجةَ له في ذلك.

أمَّا السَّماعُ فيحتملُ أنْ تكونَ «أنْ» فيه مصدريةً.

وأمَّا القياسُ فلأنَّ «منِ» الزائدةَ مثلُ غيرِ الزَّائدةِ لفظًا، واختصاصًا، فجاز أنْ تعملَ، بخلافِ «أنِ» الزائدةِ فإنَّها تُشبهُ غيرَ الزائدةِ لفظًا، لا اختصاصًا؛ لأنَّها قد يليها الاسمُ كقولِ الشَّاعرِ:

ويومًا تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ* كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ(٢)

على رواية مَنْ جَرَّ «ظَبْية» بالكاف، فـ«أنْ» حينئذٍ زائدةٌ، وقد وليها اسمٌ، فثبتَ عدمُ اختصاصِها بالأفعالِ، فلا يَصِحُّ إعمالُها.

وَقَالَ غَيرُه: هِيَ فِي ذَلِك مَصْدَرِيَّةٌ، ثمَّ قيل: ضمّنَ «مَا لنا» معنى «مَا منعنَا».

قال الفراء: [وأما إذا قال (أنْ) فإنَّه ممَّا ذهب إلى المعنى الَّذِي يحتملُ دخول (أنْ) ألا ترى أنَّ قولَك للرجل: «مالك لا تُصَلِّي فِي الجماعة»؟ بمعنى: ما يَمْنعُك أنْ تُصليَ؟، فأدخلت (أنْ) في (مالك)؛ إذْ وافق معناها معنى المنعِ، والدليلُ على ذلك قولُ اللَّه عزَّ وجلّ:

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٩٤ .

(٢) من البحر الطويل لابن صريم اليشكُري . ورد في الكتاب: ٢ / ١٣٤، ٣، ١٦٥، والأصول في النحو: ١ / ٢٤٥، وشرح أبيات سيبويه: ١ / ٣٦٦ . والشّاهد فيه: زيادة « أنْ» بين الكاف ومجرورها.

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)[1]، وفي موضع آخر: (مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)[2]، وقصة إبليسَ واحدةٌ، فقال فيها بلفظين، ومعناهما واحدٌ، وإنِ اختلفا] [3].

وَفِيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ لم يثبُتْ إِعْمَالُ الْجَارّ وَالْمَجْرُور فِي الْمَفْعُول بِهِ؛ وَلِأَنَّ الأَصْل أَلّا تكونَ «لَا» زَائِدَةً، وَالصَّوَابُ: قَولُ بَعضِهم إِنَّ الأَصْلَ: وَمَا لنا فِي أَن لَا نَفْعلَ[4].

قال الزَّجاج: [إنَّ «أنْ» لا تلغى ههنا، وأن المعنى وأيُّ شيءٍ لنا في أنْ لا نقاتلَ في سبيلِ اللَّه، أيْ أيُّ شيء لنا في تركِ القتالِ][5].

المسألة الأخرى: حذف واو المفعول معه:

قال بعضُ النّحاةِ في قوله تعالى: (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[6]: إنَّ الأصل وما لنا وأن لا نقاتل[7] أي ما لنا وتركَ القتال، كما تقول «مالك وزيدا».

قال الطّبري: [وقال آخرون: معنى قوله:«ما لنا ألا نقاتل»: ما لنا ولأن لا نقاتل، ثم حذفت «الواوُ» فتركتْ، كما يقال في الكلام: «ما لك ولأن تذهب إلى فلان»، فألقي منها «الواو»، لأن «أنْ» حرفٌ غيرُ متمكِّن في الأسماءِ][8].

---

(١) مِنَ الآية (١٢) من سورة الأعراف.

(٢) مِنَ الآية (٣٢) من سورة الحجر.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٣ – ١٦٤، وينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٣٠١/٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ١ / ٣٢٧.

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٣٣ – ٣٤ .

(٥) معاني القرآن للزّجاج: ١ / ٣٢٧، وينظر: مغني اللَّبيب: ١ / ٣٤.

(٦) مِنَ الآية (٢٤٦) مِنْ سورة البقرة.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٥، ومغني اللبيب: ١ / ٣٤.

(٨) جامع البيان في تأويل القرآن: ٥ / ٣٠٤.

الدراسة والتحليل:

المفعولُ معه: هو الاسمُ المذكورُ فضلةً بعد واوٍ بمعنى «مع» مسبوقةٍ بفعلٍ، أو شبهه[١] كـ «سِرْتُ والنِّيلَ»، و«أنا سائرٌ والنِّيلَ»[٢].

فقولُه: [بعد واو بمعنى «مع»] فيه دلالةٌ على أنّ تلك الواوَ يَجِبُ ذكرُها قبل المفعولِ معه.

قال سيبويه – رحمه الله – [هذا بابُ ما يظهرُ فيه الفعلُ وينتصبُ فيه الاسمُ؛ لأنَّه مفعولٌ معه، ومفعولٌ به، كما انتصب «نفسَه» في قولك: «امرأ ونفسَه»، وذلك قولُك: «ما صنعتَ وأباك»، و«لوْ تركتِ الناقةُ وفصيلَها لرَضِعها»، إنَّما أردْتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركتِ الناقةُ مع فصيلِها. فـ «الفصيلُ» مفعولٌ معه، والأبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّرِ المعنى، ولكنَّها تُعمِل في الاسم ما قبلها][٣].

قولُه: [والواوُ لم تغيِّرِ المعنى، ولكنَّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها] يُفيدُ أنَّ العاملَ في المفعول معه هو الفعلُ، أو شبهُه بتوسُّط الواو، وهذا هو أحد الآراء

(١) ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٢ / ٦٨٧ .

(٢) ينظر: اللُّمع / ٦٠، وشرح اللُّمع للأصفهاني: ١ / ٤٥٧ ، والمتَّبع في شرح اللُّمع للعكبري / ٣٣٢ ، والتسهيل / ٩٩ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٢٤٧ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٩٧.

التي قيلتْ في ناصب المفعول معه، وهو أصحُّها[١]، وإليه ذهب سيبويهِ وجمهورُ البصريين، وطائفةٌ من الكوفيين[٢].

وثانيها: أنَّ ناصبَه الواوُ، وإليه ذهب الجُرجاني[٣]؛ لاختصاصها لما دخلتْ عليه منَ الاسم، فعمِلتْ فيه[٤].

ورُدَّ بأنَّه لو كان كذلك لصحَّ اتِّصالُ الضَّميرِ بها، كما يَتصلُ بـ «أنَّ» وأخواتها في نحو: «لو تُرِكتْ أمُّ الفصيل وإيَّاه لرَضِعها»[٥]، وذلك ممتنعٌ باتّفاقٍ[٦]، وبأنَّه لا نظيرَ لها؛ إذ لا يعملُ الحرفُ نصبًا إلا وهو مُشَبّهٌ بالفعل كـ «إنَّ وأخواتها»، أو يُشبه ما يُشبِه الفعل كـ «لا» المشبّهة بـ «إنَّ»، والواوُ المرادِفةُ «مع» لا تُشبِهُ الفعلَ، ولا ما أشبه الفعلَ، فلا يصِحُّ جعلُها ناصبةً للاسم[٧]، وبأنَّه

---

(١) قال أبو البركات الأنباري في أسرار العربية ١ / ١٨٢ : أقامُوا الواوَ مُقامَ «مع» توسُّعًا في كلامِهم، فقوِي الفعلُ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبَه، كما قوِي بالهمزة في قولك: «أخرجْتُ زيدًا»، ونظير هذا نصبُهم الاسمَ في بابِ الاستثناء بالفعل المتقدِّم بتقوية «إلا» نحوُ: «قامَ القومُ إلا زيدًا»، فكذلك ههنا المفعول معه منصوبٌ بالفعل المتقدِّم بتقوية الواو.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ١٩٥ – ١٩٦، والإيضاح للفارسي/ ٢١٥، والفوائد والقواعد للتُّمانيني / ٢٩٧، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٢ / ٣١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ١ / ٦٥٩ – ٦٦١، وشرح الملحة لابن الحريري / ١٧٢.

(٣) ينظر: التَّصريح: ١ / ٣٤٤، وشرح الأشموني: ٢ / ١٣٥.

(٤) قال الجرجاني في الجمل /٢٠: الضّرب الثّاني: ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأول: الواو بمعنى مع، نحو قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، ولو تركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، وكنتُ وزيدًا كالأخوين، ولا تنصب الواو بمعنى «مع» إلا وقبلها فعل، نحو «استوى» من قولك: استوى الماءُ والخشبةَ.

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ لابن مالك / ٢٩١، وشرح اللّمحة البدرية: ٢ / ٢٠٠ – ٢٠١، وشرح المكودي / ٧٩.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٢ / ١٣٥.

(٧) ينظر: المساعد: ١/٥٤٠، وشرح الألفية للهواري: ٢/٢٤٢ – ٢٤٣، والهمع: ٢/١٣٦.

لو كانت – أي الواو – عاملةً لم يفتقر وجودُ الفعل إلى عاملٍ قبلها، كما لم يشترطْ في غيرها منَ النَّواصبِ(١).

وثالثها: أنَّ ناصبَه فعلٌ مضمرٌ بعد الواوِ، وعليه الزَّجاجُ، حيث قال: [فإذا قلتَ: «ما صنعتَ وأباك» فالتَّقديرُ: ولابستَ أباك؛ لأنَّه لا يعملُ الفعلُ في المفعول وبينهما الواوُ](٢).

وعُورض بالعطف، فإنَّ فصلَ الواو فيه لم يمنَع مِنْ تسلُّطِ العاملِ، وبها ارتبط الفعلُ بالاسم فأثَّر فيه في المعنى، فلا يمنعُ مِنْ تأثيره فيه لفظا(٣)، وبأنَّ فيما ذكره إحالةً للبابِ؛ إذ يصيرُ منصوبًا على أنَّه مفعولٌ به، لا مفعولٌ معه(٤)، وبأنَّ انتصابَ الاسمِ إذا أمكنَ حملُه على الظَّاهر لا يحملُ على المُضمر(٥).

ورابعها: أنَّه نُصِبَ بالخلاف(٦) وهو رأيُ جماعةٍ منَ الكوفيين(٧)، وبيانُه أنَّه إذا قيل: «استوى الماءُ والخشبة» لا يحسُنُ تكرارُ الفعلِ فيُقالُ: استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ؛ لأنَّ الخشبةَ لم تكُنْ مُعْوجَّةً حتى تستويَ، فلمَّا لم يحسُنْ تكريرُ

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك /٢٩١، وشرح التَّسهيل : ٢ / ٢٥٠.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ١ / ١٨٣، والمتَّبع في شرح اللُّمع للعكبري/ ٣٣٢، واللّباب للعكبري: ٢٨٠/١، وشرح التّسهيل: ٢٤٧/٢، ٢٤٩، وشرح الكافية للرّضي: ١ / ٥١٧.
(٣) ينظر: اللّباب للعكبري: ١ / ٢٨٠.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ١٩٦، وأسرار العربية: ١ / ١٨٣، وشرح التّسهيل: ٢ / ٢٤٩ – ٢٥٠، وشرح ألفية ابن معط للموصليّ: ١ / ٥٨٧، والمساعد: ١ / ٥٤٠، وتمهيد القواعد: ٤ / ٢٠٤٨، والتَّصريح: ١ / ٣٤٤، والهمع: ٢ / ١٣٦.
(٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ١ / ٤٥٧، واللباب للعكبري: ١ / ٢٨٠.
(٦) المراد بالخلاف: مخالفة المفعول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه، وإن ورد بصورة المعطوف المشارك. ينظر: اللباب للعكبري: ١ / ٢٨٠، والتّصريح مع حاشية يس: ١ / ٣٤٤ .
(٧) ينظر: شرح الكافية للرّضي: ١ / ٥١٨، وشرح اللمحة البدرية: ٢ / ٢٠٢، وحاشية الصبان: ٢ / ١٣٦.

الفعلِ، كما يَحْسُنُ في «جاء زيدٌ وعمرٌو» فقد خالف الثَّاني الأولَ، فالنَّصبُ على الخلاف(١).

قالوا: والذي يَدُلُّ على أنَّ الفعلَ المتقدِّمَ لا يجوزُ أنْ يَعملَ فيه أنَّ نحوَ: «استوى» فعلٌ لازمٌ، والفعلُ اللازمُ لا يجوزُ أنْ ينصِبَ هذا النَّوعَ مِنَ الأسماء، فدلَّ على صحَّةِ ما ذهبوا إليه(٢).

ورُدَّ بأنَّ الخلافَ معنًى مِنَ المعاني، ولم يَثْبُتِ النَّصبُ بالمعاني المُجرَّدة مِنَ الألفاظِ، وبأنَّه لو كان الخلافُ ناصبًا لقيل: ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا، ويقوم زيدٌ لا عمرًا، ولم يَقُله أحدٌ مِنَ العربِ(٣)، وبأنَّ الفعلَ وإن كان في الأصلِ غيرَ مُتَعدٍّ إلا أنَّه قوِيَ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبَه.

وخامسها : أنَّ الواوَ مهيئةٌ لما بعدها أنْ ينتصبَ انتصابَ الظَّرف؛ لأنَّ أصلَ نحوِ: «قمتُ وزيدًا»: قمْتُ مع زيدٍ، فلمَّا حُذِفَتْ «مع» وكانت منتصبةً على الظَّرف، ثم أقيمتِ الواوُ مُقامَها انتصبَ ما بعدها على انتصاب «مع» التي وقعتِ الواوُ موقعَها؛ إذ لا يصِحُّ انتصابُ الحروفِ كما يرتفعُ ما بعدَ «إلا» الواقعة موقعَ (غير) بارتفاع (غير) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٤)، والأصلُ: غير الله(٥) وإليه ذهب الأخفشُ، وبعضُ الكوفيين.

(١) ينظر: أسرار العربية: ١ / ١٨٢ – ١٨٣، وشرح ألفية ابن معط للموصلي: ١ / ٥٨٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١ / ١٨٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز/ ٢٠١، وشرح الكافية للرضي: ٥١٨/١، وارتشاف الضرب: ٢٨٥/٢، والمساعد: ١ / ٥٤٠، والهمع: ٢/ ١٣٦، وحاشية الصبان: ٢ / ١٣٦.

(٤) مِنَ الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٥) ينظر: الهمع: ٢ / ١٣٦ .

ورُدَّ بأنَّه لو كان الأمرُ كما قاله هؤلاء لجاز النَّصبُ في: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» مطَّردًا وليس كذلك[١]، وبأنَّ «مع» ظرفٌ، و«زيدًا» ليس بظرف[٢].

يتَّضح ممَّا سبق مِنْ هذه الآراءِ على اختلافها أنَّه لا يجوزُ حذفُ واوِ المفعولِ معه، وهو ما صَرَّح به ابنُ الحريري[٣] حيث قال: [ولا يجوزُ حذفُ «الواوِ» مِنَ المفعولِ معه، كما جاز حذفُ اللامِ مِنَ المفعولِ له].[٤]، وقال الفارسيّ: [لم يجُزْ – أي حذف الواو – ؛ لأنَّ الاسمَ به يَدُلُّ على أنَّه مفعولٌ معه، فإذا لم تذكرْه لم يدُلّ على ذلك][٥].

وقال ابن هشام: ولم يَثْبُتْ في العربية حذفُ واوِ المفعولِ معه[٦].

(١) ينظر: شرح اللّمع للأصفهاني: ١ / ٤٥٧، والمتَّبع في شرح اللُّمع للعكبري/ ٣٣٢، وشرح الكافية للرضي: ١ / ٥١٧، وتوضيح المقاصد للمرادي: ٣ / ٩٨.

(٢) ينظر: اللّباب للعكبري: ١ / ٢٧٩، وتوجيه اللمع/ ٢٠٠.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن عليّ بن محمد الحريري البصريّ ت ٥١٦ هـ. ينظر: شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب ط القاهرة ١٣٥٠ هـ: ٤ / ٥٠، ومعجم الأدباء ١٦ / ٢٦١، والنجوم الزاهرة: ٥ / ٢٣٥.

(٤) شرح ملحة الإعراب/ ١٧٢.

(٥) ينظر : المسائل البصرية: ١ / ٢٣١.

(٦)مغني اللبيب: ٢ / ٥٤٧.

المبحث الثالث
التوابع

وفيه مسألة واحدة ، هي :
مجيء الواو ، وثمَّ زائدتين .

قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾[1].

في جواب «إذا»[2] ثلاثةُ آراءٍ:

أحدها: أنَّه «وتنازعتم»، والواوُ زائدةٌ، وإليه ذهب الفرّاءُ حيث قال: [يقال: إنَّه مقدَّمٌ، ومؤخَّرٌ، معناه: «حَتَّى إذا تنازعتم في الأمر فشِلْتُم». فهذه الواوُ معناها السُّقوطُ: كما يقال: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ. وَنَادَيْنَاهُ . .﴾[3] معناه: نادينا][4].

والثَّاني: أنَّه «ثُمَّ صَرَفَكُم»، و «ثُمَّ» زائدةٌ. قال ابنُ عطيةَ: [وحكى المهدوي[5] عن أبي عليٍّ أنه قال: الجواب قوله: «صَرَفَكُمْ»، و«ثُمَّ» زائدة. وهذا قولٌ لا يُشبِهُ نظرَ أبي عليٍّ، وسيبويه، والخليل، وفرسان الصناعة][6]، ونسبه الأصفهاني لابن بحر[7] حيث قال: [وقال ابنُ بحر: «ثُمَّ صَرَفَكُم»: جوابٌ،

---

(١) منَ الآية (١٥٢) من سورة آل عمران.

(٢) واختلفوا في «إذا» هذه، هل هي على بابها أم بمعنى «إذ»؟ والصَّحيح: الأول سواءٌ قلنا إنَّها شرطيةٌ أم لا. الدُّرّ المصون: ٣ / ٤٣٧.

(٣) الآيتان من سورة الصافات: ١٠٣ – ١٠٤.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٣٨، وينظر: جامع البيان: ١ / ٢٧١.

(٥) هو أحمد بن عمّار بن أبي العباس التّميميّ، المقرئ، المفسّر، دخل الأندلس في حدود ٤٣٠ هـ. له تفسير كبير سمّاه: التّفصيل الجامع لعلوم التّنزيل. توفّي في حدود ٤٤٠ هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ١٢٦.

(٦) المحرر الوجيز: ١ / ٥٢٤.

(٧) هو محمد بن بحر الأصفهانيّ: والٍ منْ أهل أصفهان، معتزليّ، كان عالما بالتّفسير، وبغيره منْ صنوف العلم. من كتبه: جامع التّأويل في التّفسير. ت ٣٢٢ هـ. ينظر: معجم الأدباء ٤ / ٤٣٨.

وتقديرُه: صرفك، وقال: ودخل «ثُمَّ» في الكلام؛ لأنَّه في المعنى مثل: «إذا»، وكأنَّه ردّ لفظ «إذا» لمّا طال الكلام كقوله: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ثم قال: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ)[١]، فأعاد «لمّا» لمّا طال. فكذلك القولُ في «ثُمّ صرفَكم» وهذا القولُ أستطرفُه، فإنِّي أراه تصوّرَ «ثُمَّ» بمعنى «ثَمَّ» على التّقدير الذي ذكره][٢].

والثَّالث وهو الصَّحيحُ: أنَّه محذوفٌ.

الدّراسة والتّحليل:

مذهب الكوفيِّينَ هو: جوازُ وقوعِ الواوِ زائدةً لغيرِ معنًى، وشاركهم مِنَ البصريين في هذا المذهب: الأخفشُ، وأبو القاسم بن بَرهان، وتبِعهم ابنُ مالكٍ، ونسب أبو البركات الأنباري في كتابه «الإنصاف»[٣] القولَ بهذا الرأي للمبرّد وهو من البصريين، ولكن المبردَ قال عَنْ مذهب القائلين بزيادة الواو لغيرِ معنًى: [وهو أبعدُ الأقاويل؛ أعني زيادة الواو][٤] ممَّا يؤكِّدُ أنه لم يَشُذّ عن مذهبِ البصريين. واستدلَّ الكوفيُّون على مذهبِهم هذا بأدلةٍ مِنَ القرآن، ولغةِ العرب، منها: زيادةُ الواو في {وَفُتِحَتْ} في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[٥]، وزيادتُها في "وَاقْتَرَبَ" في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ

(١) مِنَ الآية (٨٩) من سورة البقرة.

(٢) تفسير الرّاغب الأصفهاني: ٣ / ٩١٧ – ٩١٨.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢ / ٣٧٤.

(٤) المقتضب: ٢ / ٧٧.

(٥) مِنَ الآية (٧٣) من سورة الزُّمر.

يَنسِلُونَ . وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ)[1]، وزيادتُه في «وَنَادَيْنَاهُ» في قوله: (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ)[2]، والشّواهد على هذا النّحوِ مِنَ التّنزيل كثيرةٌ.

ومِنْ شعرِ العرب، قولُ امريء القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحى* بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[3].

والتقديرُ فيه: انتحى، والواوُ زائدةٌ؛ لأنَّه جوابُ «لمّا»[4]، وغير ذلك مِنَ الأدلة.

وأمَّا البصريون فلا يُجيزون وقوع الواو، مزيدةً؛ لأنَّ الحروفَ عندهم وُضِعتْ للمعاني، فذِكْرُها بدون معنًى يَقتضي مخالفةَ الوضعِ، ويُورِثُ اللَّبْسَ. وأيضًا فإنَّ الحروفَ وُضِعَتْ للاختصار نائبةً عنِ الجملِ، كالهمزةِ فإنَّها نائبةٌ عَنْ (أستَفْهِم)، وزيادتُها يُنقِصُ المعنى، وتأوَّلُوا أدلةَ الكوفيين، وقالوا بأنَّ الواو فيها عاطفةٌ، وأنَّ الجوابَ محذوفٌ مقدَّرٌ.

يقولُ ابنُ جنِّي: [فأمَّا أصحابُنا فيدفعون هذا التأويلَ البتَّة، ولا يُجيزون زيادةَ هذه الواوِ، ويَرَون أنَّ أجوبةَ هذه الأشياءِ محذوفةٌ؛ للعلم بها، والاعتياد في مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى: (فلمَّا أسلما وتلَّه للجبين، وناديناه أن يا إبراهيمُ قد صدَّقْتَ الرُّؤيا) أدركَ ثوابَنا، ونال المنزلةَ الرفيعةَ عندنا .... وكذلك

(١) الآيتان (٩٦ – ٩٧) من سورة الأنبياء.

(٢) الآيتان (١٠٣ – ١٠٤) من سورة الصّافات .

(٣) من الطويل. ورد في ديوانه/ ٢٠٨: وروايته: بنا بطنُ خَبْتٍ، والجمل في النحو للخليل/٣٠٥، والإنصاف: ٢ / ٣٧٤. اللغة: أجزْنا: قطعْنا. الحِقْف: المُعْوَجُّ منَ الرَّمل. والعَقَنْقَلُ، كَسَفَرْجَلٍ: الْوَادي العظيمُ المُتَّسِع.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢ / ٣٧٥.

قوله عَزَّ وَجَلَّ: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) تقديره: صادفوا الثوابَ الذي وُعِدُوه][1].

والصَّحيح أنّ جواب: «إذا» في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ)[2] محذوفٌ، واختلفت عبارتهم في تقديره، فقدَّره ابن عطية: «انهزمتم»[3]، وقَدَّره الزمخشري: «مَنَعَكم نَصْرَه»[4]، وقَدَّره أبو البقاء: «بان لكم أمرُكم»[5]، ودلَّ على ذلك قوله: (مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخرة)[6]، وقَدَّره الواحدي: «امْتُحِنْتُمْ بأن نِيلَ منكم، وعُوقِبْتُم بِظَفَرِ أعدائكم بكم»[7]، وقَدَّره أبوحيان: انْقَسَمْتُمْ إِلَى قِسْمَيْنِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ نَظِيرُ: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)[8]، التَّقْدِيرُ: انْقَسَمُوا قِسْمَيْنِ: فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ لَا يُقَالُ: كَيْفَ، يقال: انقسموا فيمن فَشِلَ وَتَنَازَعَ، وَعَصَى. لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَمْ تَصْدُرْ مِنْ كُلِّهِمْ، بَلْ مِنْ بَعْضِهِمْ)[9].

(١) سرّ صناعة الإعراب : ٢ / ٢٩٠ .
(٢) مِنَ الآية (١٥٢) من سورة آل عمران.
(٣) المحرّر الوجيز : ١ / ٥٢٤.
(٤) الكشاف : ١ / ٤٢٧ .
(٥) التّبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٠١.
(٦) مِنَ الآية (١٥٢) من سور آل عمران.
(٧) التّفسير البسيط : ٦ / ٧٤.
(٨) مِنَ الآية (٣٢) من سورة لقمان .

المبحـــث الرابـــع
المجـــرورات

وفيه ستُّ مسائلَ :

المسألة الأولـــى: مجيء الكاف للقسم:

ذكر أبوعبيدةَ أنّ الكافَ في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[1] للقسم قال: [«كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ» مجازها مجازُ القسم، كقولك: والذي أخرجك ربُك؛ لأنَّ «ما» في موضع «الذي»][2].

وأورد عليه النّحاةُ أنّه لم يرد في اللغة.

الدّراسة والتّحليل:

للكاف الحرفية خمسةُ معانٍ:

أحدهَا: التَّشْبِيه نَحْو: «زيدٌ كالأسد».

وَالثَّانِي: التَّعْلِيلُ أثبت ذَلِك قومٌ، ونفاه الْأَكْثَرُونَ وَقيَّد بَعضُهم جَوَازه بِأَنْ تكونَ الْكَافُ مَكْفُوفَة بِـ «مَا» كحكاية سِيبَوَيْهِ «كمَا أَنه لَا يعلم فَتَجَاوز الله عَنهُ»، وَالْحقُّ جَوَازه فِي الْمُجَرَّدَة من «مَا» نَحْو: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[3] أَي أعجبُ لعدمِ فلاحِهم، وَفِي المقرونة بِـ «مَا» الزَّائِدَة كَمَا فِي الْمِثَال وَبِـ «مَا» المصدرية نَحْو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾.[4] قَالَ الْأَخْفَشُ: [أَي لأجل إرسالي فِيكُم رَسُولا مِنْكُم فاذكروني]، وَهُوَ ظَاهرٌ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[5]، وَأجَاب بَعضُهم بِأَنَّهُ مِنْ وضع

(١) مِنَ الآية (٥) من سورة الأنفال.

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة : ١ / ٢٤١.

(٣) مِنَ الآية (٨٢) من سورة القصص.

(٤)مِنَ الآية (١٥١) من سورة البقرة.

(٥) مِنَ الآية (١٩٨) من سورة البقرة.

الْخَاصِّ مَوضِعَ الْعَامّ؛ إِذْ الذِّكرُ وَالْهِدَايَة يَشْتَرِكَانِ فِي أَمرٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِحْسَانُ، فَهَذَا فِي الأَصْل بِمَنْزِلَةِ: (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)(١)، وَالْكَاف للتَّشبيه، ثمَّ عدلَ عَن ذَلِك للإعلام بخصوصية الْمَطْلُوب.

وَالثَّالِث: الاستعلاء، ذكره الْأَخْفَشُ والكوفيون، وَأَنَّ بَعضهم قيل لَهُ: كَيفَ أَصبَحتَ؟ فَقَالَ: «كخير»، أَي على خيرٍ.

والرَّابِع: الْمُبَادرَة وَذَلِكَ إِذا اتَّصَلتْ بِـ «مَا» فِي نَحْوِ: «سلّم كَمَا تدخلُ» ، و«صلِّ كَمَا يدْخل الْوَقْتُ»، ذكره السيرافي وابن الخباز.

وَالْخَامِس: التوكيدُ، وَهِي الزَّائِدَة نَحْو: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢).

وأمَّا الكاف في قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ)(٣) ففيه عدةُ أوجهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، ثُمَّ فِي ذَلِكَ الْمَصْدَرِ أَوْجُهٌ، تَقْدِيرُهُ: ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ثُبُوتًا كَمَا أَخْرَجَكَ.

وَالثَّانِي: وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ إِصْلَاحًا، كَمَا أَخْرَجَكَ، وَفِي هَذَا رُجُوعٌ مِنْ خِطَابِ الْجَمْعِ إِلَى خِطَابِ الْوَاحِدِ.

وَالثَّالِثُ تَقْدِيرُهُ: وَأَطِيعُوا اللَّهَ طَاعَةً كَمَا أَخْرَجَكَ، وَالْمَعْنَى طَاعَةً مُحَقَّقَةً.

وَالرَّابِعُ تَقْدِيرُهُ: يَتَوَكَّلُونَ تَوَكُّلًا كَمَا أَخْرَجَكَ.

وَالْخَامِسُ: هُوَ صِفَةٌ لِحَقٍّ تَقْدِيرُهُ: أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا؛ مِثْلُ مَا أَخْرَجَكَ.

وَالسَّادِسُ تَقْدِيرُهُ: يُجَادِلُونَكَ جِدَالًا كَمَا أَخْرَجَكَ.

---

(١) مِنَ الآية (٧٧) من سورة القصص.

(٢) مِنَ الآية (١١) من سورة الشّورى.

(٣) مِنَ الآية (٥) من سورة الأنفال.

وَالسَّـابِعُ تَقْـدِيرُهُ: وَهُـمْ كَـارِهُونَ كَرَاهِيَـةً كَمَـا أَخْرَجَـكَ؛ أَيْ: ككَـرَاهِيَتِهِمْ، أَوْ كَرَاهِيَتِكَ لِإِخْرَاجِكَ[1].

وَقَدْ ذَهَبَ أبو عبيدة إِلَى أَنَّ الكاف بمعنى واو القسم و «ما» بمعنى «الذي»، واقعة على ذي العلم مُقْسَمًا به، وقد وقعتْ على ذي العلم في قوله: (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا)[2]، (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى)[3]، والتَّقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله: «يُجادلونك» جوابَ القسم.

<u>وأورد النّحاة عليه ما يلي:</u>

أ) لم يَثبُتْ في العربية مجيء الكاف للقسم.قال ابن الشجري: وهذا ممَّا لا تجوزُ حكايتُه فضلًا عَنْ تقبُّله، وما عَلِمْتُ في مذهب أحدٍ ممَّن يوثَقُ بعلمه في النَّحو بصريّ ولا كوفيّ أنَّ الكافَ يكونُ بمنزلة الواو في القسم. [4]

ب) قوله: «يجادلونك» لا يَصِحُّ كونُه جوابا؛ لأنَّه على مذهب البصريين متى كان مضارعًا مثبتًا وَجَب فيه شيئان: اللام وإحدى النُّونين، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)[5]، وعند الكوفيين: إمَّا اللامُ وإمَّا إحدى النونين، و «يجادلونك» عارٍ عنهما[6].

جـ) ربط الْمَوْصُول بِالظَّاهِرِ وَهُوَ فَاعل أخرج، وَبَاب ذَلِك الشّعْر كَقَوْلِه:

---

(١) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦١٦.

(٢) الآية (٥) من سورة الليل.

(٣) الآية (٣) من سورة الليل.

(٤)الأمالي الشّجرية ٣ / ١٨٤– ١٨٥

(٥) مِنَ الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(٦) ينظر: غرائب التّفسير وعجائب التّأويل: ١ / ٤٣٥، والبحر المحيط: ٥ / ٢٧٣، والدُّرّ المصون: ٥ /٥٦٠ .

فيا ربِّ أنت اللهُ في كلِّ موطنٍ* وَأَنْتَ الذي فِي رَحمةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[١]

د – وَصله بِأول السُّورَة مَعَ تبَاعدِ مَا بَينهمَا[٢].

المسألة الثانية: مجيء الكاف زائدةً للتّوكيد:

مِنْ معاني الكاف التوكيدُ، وهي الزائدةُ نحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٣] أي: ليس شيء مثله، كذا قدَّره الأكثرون.

وقيل: هي غير زائدة، والزّائدُ «مثل»، ورُدّ بأنَّه لم يَثْبُتْ زيادةُ الاسم[٤].

الدّراسة والتّحليل:

مذهب الجمهور أنّ الْكَاف فِي «كَمِثْلِهِ» زَائِدَةٌ؛ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ، فَـ «مِثْلُهُ» خَبَرُ «لَيْسَ»، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً لَأَفْضَى إِلَى الْمُحَالِ؛ إِذْ كَانَ يَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ لَهُ مِثْلًا، وَلَيْسَ لِمَثَلِهِ مِثْلٌ، وَفِي ذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ فَلِمَثَلِهِ مِثْلٌ، وَهُوَ هُوَ مَعَ أَنَّ إِثْبَاتَ الْمِثْلِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ مُحَالٌ[٥].

وقيل: «مثل» زائدة، والتّقدير: ليس كهو شيء. ذكره ابن قتيبةَ، والماتريدي، وثعلبٌ.[٦] قالوا: وإنَّما زيدتْ هنا؛ لتفصلَ الكاف من الضمير[٧].

---

(١) من الطويل، ونُسب لقيس بن الملوّح، ولم أجده في ديوانه. ورد في: توضيح المقاصد: ١ / ٤٤٣، وأوضح المسالك: ١٦٨/١، ومغني اللبيب: ٢ / ٥٤٦.

والشّاهد فيه: قوله: (رحمة الله) حيث وضع الاسم الظّاهر لفظ الجلالة موضع ضمير الغيبة؛ لضرورة الشِّعر، والأصل وأنت الذي في رحمتك.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٤٦.

(٣) مِنَ الآية (١١) من سورة الشّورى.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٧٩، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٢٤، والتّصريح: ٢ / ١٧.

(٥) التّبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٣١ .

(٦) ينظر: غريب القرآن: ١/ ٣٩١، ومجالس ثعلب ٦/ ٥٠، وتفسير الماتريدي: ٧ / ١٠٨.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٧٩.

وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الأسماءِ ليسَتْ بجائزةٍ. وأيضًا يصيرُ التقديرُ: ليس كهو شيءٌ، ودخولُ الكافِ على الضمائرِ لا يجوزُ إلاَّ في شعرٍ(١).

المسألة الثالثة: ورود الكاف بمعنى الباء:

قال ابن جنّي: [واعلم أنَّ مِنْ كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ أنْ يقولَ: كخير]، والمعنى على خير.

قال أبو الحسن – الأخفش – :[فالكاف في معنى: «على»، وقد يجوز عندي أن تكونَ في معنى الباء، أي بخير](٢).

قال المرادي: [وليست الكاف بمعنى الباء، ولا بمعنى على، إذ لا دليلَ على ذلك](٣).

وقال ابن هشام: [وَلم يثْبُتْ مَجِيء الْكَاف بِمَعْنى الْبَاء، وَقيل هِيَ للتشبيه على حذف مُضَاف أَي: كصاحب خير](٤).

المسألة الرابعة: زيادة «مِنْ» في الحال:

ذهب أبو البقاء العكبري إلى جواز زيادة «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾(٥).

حيث قال: [وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَ«آيَةٌ» حَالًا، وَالْمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ نَنْسَخُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.

---

(١) ينظر: الدّرّ المصون: ٩ / ٥٤٣، ومغني اللبيب: ١ / ١٧٩ – ١٨٠.

(٢) سرّ صناعة الإعراب: ١ / ٣٢٦، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧ / ١٥٠.

(٣) الجنى الدّاني: ١ / ٨٦، وينظر: العدّة في إعراب العمدة لابن فرحون: ٣ / ٢١٢.

(٤) مغني اللبيب: ١ / ١٧٧، وينظر: التّصريح: ١ / ٦٥٤.

(٥) مِنَ الآية (١٠٦) من سورة البقرة.

وَقَدْ جَاءَتِ الْآيَةُ حَالًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (هَـٰذِهِۦنَاقَةُاللَّهِ لَكُمْآيَة)[١]. و«آية» حال]. [٢]

الدّراسة والتّحليل:

ترِدُ «مِنْ» للتّنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة.

ويشترط فيها عند الجمهور[٣]:

أ – أن يسبقها نَفْيٌ، أو شبهُه وهو النَّهْيُ، والاستفهام.

ب – أنْ يكونَ مجرورُها نكرةً.

جـ – أنْ تكونَ النَّكرةُ مبتدأ كـ «ما لباغٍ مِنْ مفرٍّ»، أو فاعلًا نحو: «لا يقمْ مِنْ أحد»، أو مفعولًا به، نحو: (هَلْتَرَىمِنفُطُور)[٤]، أو مفعولًا مطلقًا على ما جنح إليه ابن هشام ومثَّل له تبعًا لأبي البقاء بقوله تعالى: (مَافَرَّطْنَا فِيالْكِتَابِ مِنْشَيْءٍ)[٥]، أي مِنْ تفريطٍ، فلا تُزادُ مع غيرِ هذه الأربعةِ عند الجمهور[٦].

وقيل: تزاد قبل الحال كقراءة مَنْ قرأ: (مَاكَانَيَنْبَغِيلَنَا أَنْنَتَّخِذَمِندُونِكَمِنْ أَوْلِيَاءَ)[٧]، ببناء «نتَّخذ» للمفعول.

---

(١) مِنَ الآية (٧٣) من سورة الأعراف.

(٢) التّبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٠٢.

(٣) ينظر: المفصّل / ٤٢٤، وشرح الكافية الشّافية: ٢ / ٧٩٧.

(٤) مِنَ الآية (٣) من سورة الملك.

(٥) مِنَ الآية (٣٨) من سورة الأنعام.

(٦) وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النَّفْي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: "قد كان مِنْ مطرٍ". وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معًا؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارّة لمعرفة، وجعل مِنْ ذلك قوله تعالى: (يَغْفِر لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ)الأحقاف(٣١) . ينظر : الجنى الداني / ٣١٨.

(٧) مِنَ الآية (١٨) من سورة الفرقان.

وأورد عليه ابن هشام أنّ فيه فسادًا في المعنى حيث قال: [وَيظْهر لي فَسَادُه فِي الْمَعْنى؛ لِأَنَّك إِذا قلتَ: «مَا كَانَ لَك أَن تتَّخذ زيدًا» فِي حَالَة كَونه خاذلا لَك فَأَنت مُثبتٌ لخُذلانه ، ناهيك عَنِ اتِّخَاذه، وعَلى هَذَا فَيلْزم أَنَّ الْمَلَائِكَة أثبتُوا لأَنْفُسِهِمْ الْوِلَايَة][1].

وأمّا «مِنْ» في قوله تعالى: (مانَنسخْ مِنْآية) فالظّاهرُ أنَّها لبيان الجنس، وليستْ زائدةً في الحالِ كما قال العكبري.

قال ابنُ هشام: [وَأما قَولُ أبي الْبَقَاء فِي: «مَا نَنسخْ مِنْ آيَة» إِنَّه يجوزُ كَونُ «آيَة» حَالًا و«من» زَائِدَة كَمَا جَاءَت «آيَة» حَالا فِي: (هَذِهِنَاقَةُاللَّهِلَكُمْآيَةً)[2]، وَالْمعْنَى: أَيّ شَيْء ننسخ قَلِيلًا أَو كثيرًا فَفِيهِ تَخْرِيجُ التَّنْزِيل على شَيْءٍ إِنْ ثَبت فَهُوَ شَاذٌّ، أَعنِي زِيَادَة «مِنْ» فِي الْحَالِ، وَتَقْدِير مَا لَيْسَ بمشتقٍّ، وَلَا منتقلٍ، وَلَا يظْهر فِيهِ معنى الْحَال حَالا، والتَّنظير بِمَا لَا يُنَاسب فَإِنَّ «آيَة» في: (هَذِهِنَاقَةُ اللَّهِلَكُمْآيَةً) بِمَعْنى عَلامَة لَا وَاحِدَة الْآي، وَتَفْسِير اللَّفْظ بِمَا لَا يحْتَملهُ هُوَ قَوْله قَلِيلًا أَوْ كثيرًا، وَإِنَّمَا ذَلِك مُسْتَفَاد منِ اسْم الشَّرْط لعمومه لَا من آيَة][3].

المسألة الخامسة :مجيء «حتى» الدّاخلة على الفعل الماضي، و«إذا» جارّة:

ذكر ابنُ مالك أنَّ «حتَّى» الداخلة على الفعل الماضي، وعلى «إذا» جارةٌ، وأنّ «أنْ» بعدها مضمرةٌ في قوله تعالى: (حتَّىعفَواوقالُوا)[4]، وقوله سبحانه: (حتّىإذافَشِلْتُم)[5]. ويرى الجمهورُ أنَّها ابتدائيةٌ في الموضعين.

الدِّراسة والتّحليل :

---

(١) مغني اللبيب : ١ / ٢٢٤ .

(٢) مِنَ الآية (٧٣) من سورة الأعراف.

(٣) المرجع نفسه: ١ / ٣٢٤.

(٤) مِنَ الآية (٩٥) من سورة الأعراف.

(٥) مِنَ الآية (١٥٢) من سورة آل عمران.

تجيء: «حتّى» ابتدائية، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله:

فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها * بِدَجْلَةَ حتّى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾(١).

وزعم ابنُ مالك أنَّ «حتّى» هذه جارةٌ، وهو خلافُ ما عليه أكثرُ النّحاةِ. وأمّا تقديرُ أبي البقاء العكبري في قوله: «حتّى عفَوا»: {إلى أنْ عَفَوا}(٢) فهو حلٌّ معنى لا إعراب.

قال السّمين الحلبي: [وتقدير مَنْ قَدَّرها بـ «إلى» فإنَّما يُريدُ تفسير المعنى لا الإعراب؛ لأنَّ «حتى» الجارة لا تُباشرُ إلا المضارعَ المنصوبَ بإضمار «أنْ»؛ لأنَّها في التَّقدير داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ منها ومِنَ الفعل، وأمَّا الماضي فلا يطَّردُ حَذْفُ «أنْ» معه، فلا يُقَدَّرُ معه أنَّها حرفُ جرٍّ داخلةٌ على «أنِ» المصدرية أي: حتى أَنْ عَفَوا، وهذا الذي يَنْبغي أن يُحْمَلَ عليه قولُ أبي البقاء: «حتى عَفَوا»: «إلى أنْ عفوا»](٣).

قال ابن هشام: [الثَّالِث مِنْ أوجُه «حَتَّى» أَنْ تكونَ حرفَ ابْتِدَاءٍ أَي حرفًا تُبتدأُ بعده الجُمَلُ أَي تُسْتَأْنفُ، فَيَدْخلُ على الْجُمْلَةِ الاسمية كَقَوْلِ جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دماءَها * بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دجلةَ أشكلُ(٤)

---

(١) مِنَ الآية (٩٥) من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٨٤ .

(٣) الدّرّ المصون: ٥ / ٣٨٨.

(٤) من الطويل. ورد في ديوانه / ١٤٣، وروايته: تمورُ دِماؤها. ينظر : الجمل في النحو للخليل/ ٢٠٦، وحروف المعاني والصّفات للزّجّاجيّ/ ٦٥ ، واللّمع / ٧٩، والجنى الدّاني/ ٥٥٢.

اللغة: (تَمُجُّ): تقذف. و(أشكل) هو: حُمرة مختلطة ببياض، والشّكلة كالحُمرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ منْ أشكل الأمر أي: التبس.

والشّاهد فيه: (حتى ماء دجلة) حيث جاءت (حتّى) ابتدائيّة تليها الجملة الاسميّة.

..... وعَلى الفعلية الَّتِي فعلهَا مَاضٍ نَحْوُ: (حَتَّى عفَوا وقالُوا)[1]، وَزعم ابْن مَالك أَنَّ «حَتَّى» هَذِه جَارةٌ، وَأَنَّ بعْدهَا «أَنْ» مضمرة، وَلَا أعرفُ لَهُ فِي ذَلِك سلفًا، وَفِيه تكلّفُ إِضْمَارٍ من غيرِ ضَرُورَةٍ، وَكَذَا قَالَ فِي «حَتَّى» الدَّاخِلَةِ على «إِذا» فِي نَحْوِ: (حتّى إذا فَشِلْتم)[2] إِنَّهَا الجارة وَإِن «إِذا» فِي مَوضِع جرٍّ بهَا، وَهَذِه الْمقَالةُ سبقه إِلَيْهَا الْأَخْفَشُ وَغَيرُه، وَالْجُمْهُورُ على خلَافِهَا[3]، وَأَنَّهَا حرفُ ابْتِدَاءٍ، وَأَنَّ «إِذا» فِي مَوضِع نصبٍ بشرطها، أَو جوابِها][4].

المسألة السادسة : تخفيف لام «لعلّ»:

(لعلَّ): حرفٌ يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وبنو عُقيلٍ يخفِضون بها المبتدأ كقوله:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ جهرةً * لعلَّ أبى المِغْوار منك قريبُ [5]

قال الفارسيُّ: [ومن قال: لعلّ أبي المغوار منك قريب حذف لامَ لعلّ وأضمر القصة أو الحديث، وكسر اللامَ مع المظهر على اللّغة التي هي أشيعُ،

(١) منَ الآية (٩٥) من سورة الأعراف.

(٢) مِنَ الآية (١٥٢) مِنْ سورة آل عمران.

(٣) قال العكبري في التّبيان : ١ / ٣٠١: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ فِي مِثْلِ هَذَا بِشَيْءٍ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ، بَلْ هِيَ حِرَفٌ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ بِمَعْنَى الْغَايَةِ، كَمَا تَدْخُلُ الْفَاءُ وَالْوَاوُ عَلَى الْجُمَلِ. وَجَوَابُ "إِذَا" مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: بَانَ أَمْرُكُمْ.

(٤) مغني اللبيب : ١ / ١٢٨ – ١٢٩ .

(٥) من الطّويل. ورد بلا نسبة في: اللّمحة في شرح المُلحة: ٥٣٩/٢، والجنى الدّاني/ ٥٨٤ ، ومغني اللبيب: ٢٨٦/١، ٢ / ٤٤١.

والشّاهد فيه قوله: «لعلّ أبي المغوار» قال الزّجاجي في اللامات/ ١٣٦: فخفض بها كما ترى وهذا شعرٌ قديمٌ، ومثلُ هذا يُروَى على شُذوذه ولا يُقاسُ عليه.

والتقديرُ: لعلّ لأبي المغوار منك جواب قريب، أي لعلّ نصرَه لا يبعد عليك، ولا يتأخّرُ عنك][١].

الدِّراسة والتّحليل :

«لعلّ» مِنْ أخوات «إنَّ» تَنْصِبُ الاسمَ، وترفعُ الخبر.

وأصلُ كلِّ حرفٍ اختصَّ بالاسم، ولم يكن كالجزاء منه أنْ يعملَ الجرَّ، وإنَّما خرجتْ «إنَّ» وأخواتها عن هذا الأصلِ، فعملتِ النَّصبَ والرَّفعَ؛ لشبهها بالفعل. ولذلك قال الجزولي: وقد جرُّوا بـ «لعلَّ» منبّهة على الأصل. ورَوى الجرّ بها عنِ العرب، أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرُهم من الأئمة. ومن ذلك قول الشاعر:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ جهرةً * لعلَّ أبى المِغْوار منك قريبُ

وأنكر بعضهم كالفارسيّ هذه اللغةَ، وتأول قولَ الشاعرِ:

لعل أبي المغوار منك قريب: فقال: «لعلّ» في البيت مخفَّفة، واسمُها ضميرُ الشأن، واللام المفتوحة لامُ الجرِّ، «ولأبي المغوار منك قريب» جملة في موضع خبرها[٢].

وهذا ضعيفٌ مِنْ أوجُهٍ:

أحدها: أنَّ تخفيف «لعلَّ» لم يُسمع في هذا البيت.

والثاني: أنَّها لا تعملُ في ضمير الشأن.

والثالث: أنَّ فتح لام الجرِّ مع الظَّاهر شاذٌّ.

ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي، على رواية من كسر لام .....* لعلّ أبي المغوار فلا يلزمه الاعتراض الثالث[٣].

---

(١) الحُجّة للقرّاء السّبعة : ٢ / ١٧٥.

(٢) ينظر : الحُجّة : ٢ / ١٧٥.

(٣) ينظر : الجنى الدّاني للمرادي / ٥٨٥، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٦.

المبحث الخامس
أسلوب الشرط

وفيه مسألة واحدة ، هي :

اقتران جواب " لمَّا " بالفاء :

ذكر ابنُ مالكٍ –رحمه الله– أنّ جوابَ «لمّا» جاء مقرونًا بالفاء في قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ)[1].

وأورد عليه ابنُ هشام– رحِمه الله – أنّه لم يَثْبُتْ اقترانُ جوابِ «لَمّا» بالفاء، حيث قال: [وأمَّا قولُ ابنِ مالكٍ: إنَّ (فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) هو الجوابُ فمبنيٌّ على صحةِ مجيءِ جوابِ «لمَّا» مقرونا بالفاء، ولم يَثْبُتْ][2].

وقال في موضعٍ آخرَ: [والظاهرُ أنَّ الجوابَ جملةٌ فعليةٌ محذوفةٌ، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصدٌ، ومنهم غيرُ ذلك، ويؤيِّدُ هذا أنَّ جوابَ «لمَّا» لا يقترنُ بالفاء][3].

<u>الدّراسة والتّحليل:</u>

(لمّا) الحينيّة الشرطية التي بمعنى «حين» مخصوصةٌ بالدُّخول على الفعل الماضي، وهي في تضمُّنها معنى الشَّرط غيرُ جازمةٍ، نحو قوله تعالى: (وَلَمَّا جاءَ أَمْرُنا نَجَّيْنا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ)[4]، ولا تدخلُ على الفعل المضارع[5].

قال سيبويه – رحِمه الله –: [وأمّا "لمَّا": فهي للأمرِ الذي قد وقعَ لوقوع غيرِه، وإنَّما تجيءُ بمنزلةِ «لو»؛ لما ذكرنا ، فإنَّما هما لابتداءٍ وجوابٍ][6].

---

(١) مَنَ الآية (٣٢) مِنْ سورة لقمان .

(٢) مغني اللبيب: ١ / ١٢٩.

(٣) المرجع نفسه: ٢ / ٥٨٣.

(٤) منَ الآية (٥٨) من سورة هود.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح المُلحة: ٨٥٥/٢، وشرح الأشموني: ٧/٤، والهمع: ٢٢٢/٢.

(٦) الكتاب : ٤ / ٢٣٤.

قال السيرافي في شرحه: [قوله: وإنَّما هي– أي لمّا– بمنزلة: «لو»: يريدُ أنّها ضدُّ «لو»، وذلك أنَّ «لو» ينتفي بها الشّيءُ؛ لانتفاء غيرِه، كقولك: «لو جئتَني أعطيتُك» دلَلْت على أنّه لم يقعْ مجيءٌ، ولا إعطاءٌ، و «لمّا» يقعُ بها الشّيءُ؛ لوقوع غيرِه، كقولك: لَمّا جاءني أكرمْتُه، وقد وقع المجيء والكرامةُ][١].

اقتران جواب «لمّا» بالفاء:

أجاز ابنُ مالك اقترانَ جوابها بالفاء مستدلّا بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾[٢].

حيث قال: [ومثالُ وقوع جواب «لمَّا» جملة ابتدائية قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾][٣].

وردّه ابن هشام بحجة أنّه لم يَثْبُتْ في العربية، وأنّ الجوابَ محذوفٌ تقديرُه: انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ، ومنهم غيرُ ذلك[٤]، ويؤيِّدُ هذا أنَّ جوابَ «لمَّا» لا يقترنُ بالفاء [٥]. وسبقه إلى ذلك أبوحيان حيث قال: [وزعم ابن مالك أنّ جوابَها الماضي قد يُقرنُ بالفاء، وبجملةٍ اسميةٍ مقرونةٍ بالفاء، وبمضارع، ولم يقُم دليلٌ واضحٌ على ما ادّعاه][٦].

---

(١) شرح الكتاب: ٥ / ١١١، وينظر: النّكت للأعلم: ٢ / ١١٣٢.

(٢) مِنَ الآية (٣٢) مِنْ سورة لقمان.

(٣) شرح الكافية الشّافية: ١٦٤٦/٣، وينظر: التّسهيل/٢٤١، وشرحه لابن الناظم: ١٠٢/٤.

(٤) ذكره جماعة منهم: أبوحيان في ارتشاف الضّرب:٢ / ٥٧١، وابن عقيل في المساعد: ٣ / ٢٠٠، وناظر الجيش في تمهيد القواعد: ٩ / ٤٥٨.

(٥) مغني اللبيب: ٢ / ٥٨٣.

(٦) ارتشاف الضّرب: ٢ / ٥٧١.

وأرى أنّ الحقّ مع ابن مالك لما يلي:

أ) أنّ «لمّا» مُضَمّنة معنى الشرط عند سيبويه وجمهور النّحاة، فما المانع مِنْ أنْ يأخُذَ الفرعُ ملامحَ أصلِه؟، وجواب أدوات الشّرط الجازمة يقترن بالفاء الرّابطة إذا كان جملة اسمية، والجواب هنا جاء جملة اسمية مقرونة بالفاء، هذا بالإضافة إلى أنّ التّأويل خلافُ الأصل؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج.

ب) تنوب «إذا» الفجائية عن «الفاء» في ربط الجواب بالشّرط، وقد جاء جواب «لمّا» مقرونا بـ «إذا» الفجائية في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[5]، ولم يقل النّحاة إنّ هذا مبنيّ على تقدير شرط محذوف، مع أنّ «إذا» نائبةٌ عن الفاء.

---

(١) منَ الآية (٧٧) من سورة النِّساء.

(٢) الآية (١٣٥) من سورة الأعراف .

(٣) منَ الآية (٢٣) من سورة يونس.

(٤) الآية (١٢) من سورة الأنبياء .

(٥) الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.

الخاتمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصّالحات، وبفضله وتوفيقه تُدرك الغايات، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وسيّد الأولين والآخرين نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد

فإنّه يطيب لي أن أسجّل هنا أهمَّ النّتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا البحث، وأوجزُها في النّقاط التّالية:

أولا: عدم جواز جرّ خبر المبتدأ على الجوار، خلافا لأبي الفضل الرازي؛ لعدم وجود دليل من الكلام الفصيح عليه.

ثانيا: لا يجوز نصب الاسم الواقع بعد «ليتما» على الاشتغال نحو: «ليتما زيدًا أضربه»؛ لعدم زوال اختصاصها بالأسماء، وعدم ورود نصّ صريح يدعم ذلك، خلافا لابن أبي الربيع.

ثالثا: أجاز الفراء تضمين الجارّ والمجرور معنى فعل ينصب المفعول به، ولم يثبُت في لغة العرب جواز نصب الجارّ والمجرور للمفعول.

رابعا: يظهر مِنْ كلام الفراء أنّه يجوز حذف واو المفعول معه، ويرد عليه أنّه لم يثبت حذف واو المفعول معه في الكلام الفصيح.

خامسا: لا يصحّ حذف الواو، وثُمّ؛ لعدم ثبوت ذلك في الكلام الفصيح.

سادسا: لم يثبت في الكلام الفصيح مجيء الكاف للقسم، وما ذهب إليه أبو عبيدة يفتقر للدليل.

سابعا: لم يرد دليل من الكلام الفصيح يدعم ابن جنّي في جوازه مجيء الكاف بمعنى الباء.

ثامنا: أجاز العكبري زيادة «مِنْ» في الحال، ويرُدّه عدم ثبوت ذلك.

تاسعا: ذكر ابنُ مالك أنَّ «حتَّى» الداخلة على الفعل الماضي، وعلى «إذا» جارةٌ، ولم يثبت ذلك في الكلام الفصيح، والصّواب أنّها ابتدائية.

عاشرا: ذكر الفارسيّ أنّه يجوز تخفيف لام «لعلّ» إذا جاءت جارة، ولم يرد في الكلام الفصيح ما يعضّده.

حادي عشر: أجاز ابن مالك وقوع الفاء في جواب «لمّا» المضمّنة معنى الشّرط، وتعقّبه ابن هشام بأنّه لم يثبت في لغة العرب، وما ذهب إليه ابن مالك هو الصّواب؛ لورود شواهدَ كثيرةٍ في القرآن الكريم اقترن فيها جوابُ «لمّا» بـ «إذا» التي تنوب عن الفاء في ربط الجواب بالشّرط.

فهرس المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم – الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة: ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- أسرار العربية لأبي البركات، كمال الدين الأنباري – الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
- الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور/ محمود فجّال بجامعة الإمام محمد بن سعود ط دار القلم دمشق ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت إصلاح المنطق– ت أ/ محمد مرعب – الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- الأصول في النّحو لابن السّراج ت أ/ عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القرآن للنّحّاس– وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ت ٥٤٢ هـ ت أ د محمود محمد الطّناحي . النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)– الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري – الناشر: المكتبة العصرية – الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

- البحر المحيط لأبي حيان ت صدقي محمد جميل – الناشر: دار الفكر – بيروت – الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان – صيدا.
- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت عمرو بن غرامة العمروي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ= ١٩٩٥ م.
- التّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ت أ / علي محمد البجاوي الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي للطّباعة والنّشر ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .
- التّصريح بمضمون التّوضيح للشيخ خالد الأزهري– الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- التّفسير البسيط للواحدي ت عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ.
- تفسير الرّاغب الأصفهاني الأصفهانى – جزء١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني – الناشر: كلية الآداب – جامعة طنطا – الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م
- تفسير الماتريدي لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي– ت د. مجدي باسلوم الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت أ د / علي محمد فاخر وآخرين الطبعة الأولى دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.
- توجيه اللّمع لابن الخبّاز ت أ د / فايز زكي محمد دياب. الناشر: دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع–الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – ت أ د/ عبد الرحمن علي سليمان– الناشر: دار الفكر العربي – الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م
- جامع البيان في تأويل القرآن للطّبري ت أ / أحمد محمد شاكر – الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (المتوفى – ت أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش – الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة – الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- الجمل في النحو للخليل – ت د/ فخر الدين قباوة – الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- الجمل للجرجانيّ ت علي حيدر – دمشق ١٣٩١ هـ =١٩٧٢ م .
- الجنى الدّاني للمرادي ت د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ =١٩٩٢ م
- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ط. عيسى البابي الحلبي.
- حُجَّة القراءات لابن زنجلةَ ت أ / سعيد الأفغاني ط. دار الرّسالة ١٤١٧هـ.
- الحُجّة للقرّاء السّبعة لأبي عليّ الفارسي ت. بدر الدّين قهوجي وآخرين – النّاشر دار المأمون للتّراث – دمشق – بيوت – الطّبعة الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

- حروف المعاني والصّفات للزّجّاجيّ – ت. أ / علي توفيق الحمد – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى ١٩٨٤م.
- الخصائص لابن جنّي – الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة: الرابعة.ت محمد علي النجار ١٩٨٧ م.
- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس السمين الحلبي ت. الدكتور/ أحمد محمد الخراط – الناشر: دار القلم، دمشق.
- الرّدّ على النّحاة الرّد عَلى النّحاة لابن مَضَاء – دراسة وتحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام – الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ =١٩٧٩ م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنِّي – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب ط. دمشق بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦ م ت عبدالقادر الأرناؤوط.
- شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي – ت. الدكتور/ محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد – الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- شرح الأشموني للألفية [منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك] . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح الألفية للهواري ت. د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. النّاشر المكتبة الأزهرية للتّراث ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- شرح التّسهيل لابن مالك ت. د/ عبدالرحمن السيد – د / محمد البدوي المختون . ط. هجر الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ –= ١٩٩٠ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام – ت عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سورية.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح الكافية للرضي ت. د / يوسف حسن عمر ط الشّروق – بيروت – ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- شرح الكتاب للسّيرافي ت. أحمد حسن مهدلي – عليّ سيد علي – ط. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.
- شرح اللّمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ت. د/ هادي نهر – ط. عمان – الأردن ٢٠٠٧ م.
- شرح اللمع للأصفهاني ت. د / إبراهيم بن محمد أبي عيّاد – عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١هـ = ١٩٩٠ م.
- شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ – المطبعة العصرية – الكويت – الطبعة الأولى ١٩٧٧ م. ت / خالد عبدالكريم.
- شرح المكودي للألفية ت. د/ عبدالحميد هنداوي ط. بيروت لبنان ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
- العدّة في إعراب العمدة لمحمد بن فرحون دار الإمام البخاري – الدوحة – الطبعة الأولى.
- غرائب التّفسير وعجائب التّأويل للكرماني الكرماني – دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- الفوائد والقواعد للثّمانيني ت. د/ عبدالوهاب محمود الكحلة– ط. مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- الكتاب لسيبويه ت أ / عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيللأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري – الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكنز في القراءات العشر لابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفَّى: ٧٤١هـ)ت د. خالد المشهداني .الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م
- اللامات للزّجاجيّ اللامات– ت د / مازن المبارك – الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ -. ١٩٨٥م.
- اللُّباب في علل البناء والإعراب للعكبري – ت د/عبد الإله النبهان – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ت أ / إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ت أ/ سعيد الأفغاني ط دار الفكر بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- اللمع لابن جنّي – ت. فائز فارس – الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المتَّبع في شرح اللُّمع للعكبري ت. د/ عبدالحميد حمد محمد محمود الزّوِي. منشورات جامعة قاريونس بنغازي – الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدةَ – ت محمد فواد سزگين – الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة ١٣٨١ هـ.
- مجالس ثعلب ت. أ عبدالسلام هارون. الناشر: دار المعارف ١٩٦٠ م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده – ت عبد الحميد هنداوي – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسيّ ت. أ/ عبد السلام عبد الشافي محمد – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- المسائل البصريات للفارسيّ ت د / محمد الشّاطر ط المدني ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات . ط. دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- معاني القراءات للأزهري – الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- معاني القرآن للأخفش – ت الدكتورة / هدى محمود قراعة – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن للفراء– ت. أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – الطبعة: الأولى ١٩٨٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج معاني القرآن وإعرابه– ت. د/ عبدالجليل عبده شلبي – الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)– دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ =١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] لياقوت الحموي ت. إحسان عباس. النّاشر دار الغرب الإسلامي بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت أ / محمد محيي الدين عبدالحميد ط محمد علي صبيح وأولاده.
- المفصّل في صنعة الإعراب للزّمخشري ت د/ علي بو ملحم – الناشر: مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م
- المقتضب للمبرد ت. أ / محمد عبد الخالق عظيمة – الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني – الناشر: دار إحياء التراث القديم – الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- النّكت للأعلم الشّنتمري ت. زهير عبدالمحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية – الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ت. د / عبد الحميد هنداوي – الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٩٦٥
الدّراسات السّابقة	٩٦٦
الهدف من البحث	٩٦٧
خطة البحث	٩٦٧
المبحث الأول : الابتداء ونواسخه وفيه مسألتان	٩٦٩
المسألة الأولى : جرُّ الخبرِ على الجوار	٩٦٩
المسألة الأخرى: نصب الاسم بعد «ليتما»	٩٧٢
المبحث الثاني: المنصوبات، وفيه مسألتان :	٩٧٥
المسألة الأولى : إعمال الجارّ والمجرور في المفعول به	٩٧٥
المسألة الأخرى: حذف واو المفعول معه	٩٧٧
المبحث الثالث: التّوابع	٩٨٣
وفيه مسألة واحدة ، هي مجيء الواو ، وثُمَّ زائدتين	٩٨٣
المبحث الرابع: المجرورات ، وفيه ستُّ مسائلَ	٩٨٧
المسألة الأولى: مجيء الكاف للقسم	٩٨٧
المسألة الثانية : مجيء الكاف زائدة للتّوكيد	٩٩٠
المسألة الثالثة: ورود الكاف بمعنى الباء	٩٩١
المسألة الرابعة: زيادة «مِنْ» في الحال	٩٩١
المسألة الخامسة: مجيء «حتى» الدّاخلة على الفعل الماضي ، و«إذا» جارّة	٩٩٣
المسألة السادسة : تخفيف لام «لعلّ»	٩٩٥
المبحث الخامس: أسلوب الشرط	٩٩٧
اقتران جواب «لمّا» بالفاء	٩٩٧
الخاتمة	١٠٠٠
فهرس المصادر والمراجع	١٠٠٢
فهرس الموضوعات	١٠١٠